الأمم المتحدة

A/66/318

الجمعية العامة

Distr.: General
22 August 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها

تقرير الأمين العام

موجز

وجه الأمين العام في ٩ و ١١ أيار/مايو ٢٠١١ مذكرات شفوية إلى إسرائيل وجميع الدول الأعضاء الأخرى لفت فيها انتباهها إلى الأحكام ذات الصلة في قرارات الجمعية العامة ٩٨/٦٥ إلى ١٠١/٦٥ وطلب تقديم معلومات بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ فيما يخص أي إجراء قد اتخذ أو يُتوخى اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات. وقد ورد ردان مؤرخان ٢ حزيران/يونيه و ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ من الدانمرك وإسرائيل استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من القرار ١٠١/٦٥. ويرد النص الكامل للردين في هذا التقرير. ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٠١/٦٥.

* A/66/150.

080911 070911 11-47790 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٥ فيما يتعلق بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها.

٢ - ووجه الأمين العام في مذكرة شفوية مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١١ انتباه الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة إلى قرارات الجمعية العامة ٩٨/٦٥ إلى ١٠١/٦٥ المؤرخة جميعا ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وطلب إلى الممثل الدائم إبلاغه، بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، بأي خطوات تكون حكومته قد اتخذتها أو تعتزم اتخاذها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرارات.

٣ - وفي ١١ أيار/مايو ٢٠١١، بعث الأمين العام مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء الأخرى يلفت انتباهها إلى الأحكام ذات الصلة في قرارات الجمعية العامة من ٩٨/٦٥ إلى ١٠١/٦٥، ويطلب منها تقديم معلومات بحلول ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ فيما يخص أي إجراء اتخذ أو يعتزم اتخاذه فيما يتعلق بتنفيذ تلك القرارات.

٤ - وورد رد مؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ من الدانمرك استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٥. ويرد فيما يلي النص الكامل للرد:

فيما يتعلق بالقرارات ٩٨/٦٥، و ٩٩/٦٥ و ١٠٠/٦٥، الفقرة ٢٥، دعمت الدانمرك في عام ٢٠١٠ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بمساهمة أساسية قدرها ٧٠ مليون كرونة دانمركية كجزء من دعمها المتواصل للوكالة، وتتوقع أن تسهم بمبلغ مماثل في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، ساهمت الدانمرك في عام ٢٠١٠ بمبلغ إضافي قدره ١٠ ملايين كرونة دانمركية لتنفيذ الأنشطة التعليمية في غزة، وهو بمثابة تعبير آخر عن دعم المهمة الإنمائية للوكالة، ويمثل استثمارا ملموسا في مستقبل اللاجئين الفلسطينيين. كما ساهمت الدانمرك أيضا بمبلغ قدره ٥ ملايين كرونة دانمركية في نداء الأونروا للإغاثة والإنعاش في مخيم نهر البارد في لبنان في عام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، انضمت شركة الرعاية الصحية الدانمركية نوفو نورديسك إلى اتفاق شراكة مع الوكالة لتحسين النظم الصحية ومكافحة داء السكري والأمراض المرتبطة به بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

ومع إيلاء اعتبار خاص للفقرة ٢٤ من القرار ١٠٠/٦٥، بشأن الاعتمادات الخاصة للهبات والمنح الدراسية في مجال التعليم العالي للاجئين الفلسطينيين، دعمت الدانمرك في عام ٢٠١٠ التعليم العالي لشخصين فلسطينيين من خلال مركز

الزمالات التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية. وفي عام ٢٠٠٩، دعمت الدانمرك ثلاثة فلسطينيين من خلال مركز الزمالات التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.

وفيما يتعلق بالقرار ١٠١/٦٥، الذي يحث الدول على أن تزوِّد الأمين العام بأي معلومات ذات صلة تكون بحوزتها بشأن ممتلكات العرب وما لهم من أصول وحقوق الملكية في إسرائيل، تقدم الدانمرك إسهاماتها من خلال الإبلاغ المتواصل عن الحالة السياسية والإنمائية العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، تساهم الدنمرك في تقديم المعلومات ورصد القضايا من خلال تقديم الدعم إلى منظمات حقوق الإنسان في هذا المجال.

٥ - وورد رد مؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ من إسرائيل استجابة، في جملة أمور، للطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٥. وفيما يلي النص الكامل للرد:

على الرغم من أن إسرائيل صوتت ضد هذه القرارات باعتبارها مسيسة وتنطلق من رؤية متحيزة، على نحو ما فعلت بشأن قرارات مماثلة في الماضي، فإن البعثة الدائمة تود أن تكرر التأكيد على دعم إسرائيل للأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأونروا. وتؤكد إسرائيل مجددا بهذا الخصوص عزمها على مواصلة تيسير تقديم الأونروا الخدمات الإنسانية الضرورية إلى المستفيدين منها في الميدان.

وما برحت إسرائيل تبذل أقصى ما في وسعها لتهيئة الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني والتعاون في هذا المجال، بما في ذلك تحرير النظام الذي تدخل به السلع المدنية إلى غزة من القيود، والإعانة على تقديم المساعدة الإنسانية إلى المستفيدين الفلسطينيين بالرغم مما يتعرض له أمنها من تهديد متواصل وحاد.

وقد وافقت إسرائيل منذ بداية عام ٢٠١٠ على بناء ٧٢ مشروعا للأونروا في غزة. ومع ذلك، فإن الأونروا، ولأسباب خاصة بها، لم تبدأ العمل سوى في ٣٣ فقط من تلك المشاريع (وقد اكتمل منها عشرة مشاريع). وفي مجال التعليم، على سبيل المثال، وافقت إسرائيل على بناء ٢٤ مدرسة جديدة في غزة (بما لا يشمل ١٨ مشروعا تعليميا جديدا إضافيا وتمت الموافقة عليها في حزيران/يونيه ٢٠١١). إلا أن الأونروا لم تشرع في أعمال البناء إلا في ١١ مدرسة فقط. وينبغي أن يلاحظ أيضا أنه بالرغم من تأخر الأونروا في تنفيذ المشاريع المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، فقد شيدت ٣٥ مدرسة جديدة في غزة، بزيادة قدرها ٤٠ في المائة مقارنة مع عدد المدارس التي شيدت في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

وأذنت حكومة إسرائيل خلال العام الماضي أيضا باتخاذ خطوات رئيسية لتخفيف القيود المتعلقة بالأمن في الضفة الغربية. وفي عام ٢٠١٠، أزيل ٩٨ حاجز طريق في كل أنحاء يهودا والسامرة، وهناك تنقل سلس بين جميع المدن الفلسطينية الكبرى في يهودا والسامرة – من جنين في الشمال إلى الخليل في الجنوب. وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية ٨ في المائة في عام ٢٠١٠، وزاد عدد زيارات السياح بنسبة ٤٩ في المائة، وكانت بالأساس إلى بيت لحم.

وتمت المحافظة على هذا التوجه الإيجابي في الربع الأول من عام ٢٠١١ عندما زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٤ في المائة مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٠.

وبالرغم من هجمات حماس، تواصل إسرائيل تسهيل دخول كميات كبيرة من إمدادات المعونة الإنسانية ومنتجات أخرى إلى غزة. ففي عام ٢٠١٠، كان هناك ارتفاع بمعدل ٢٨ في المائة في عدد حمولات الشاحنات التي نُقلت إلى غزة (٨٦٨ ٣٩ حمولة في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٠٥٥ ٣١ حمولة في عام ٢٠٠٩) ووصل المتوسط اليومي للحمولات المنقولة إلى غزة إلى ١٦٣ حمولة، أي بزيادة قدرها ٤٣ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وتم أيضا توسيع نطاق التصدير من قطاع غزة، إذ تم تصدير ١٥٢ طنا من الفراولة و ٢٠٨ ٣٦٨ زهرات في عام ٢٠١٠. وفي نفس العام، سمح لـ ٩٢٤ ١٧ مريضا ومرافقيهم بالخروج من قطاع غزة من أجل تلقي العناية الطبية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٧٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وقد حافظت إسرائيل على إمداد قطاع غزة بالكهرباء على مدار العام. ونُقل وقود الديزل من أجل محطة توليد الكهرباء في غزة وفق طلبات السلطة الفلسطينية، إذ نقل ٧٨١ ٨٧٦ ٧٠ لترا من وقود الديزل.

وأدت هذه التغييرات إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لغزة بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٠. وقد استمر هذا التوجه الإيجابي في الربع الأول من عام ٢٠١١ – الذي سجل ارتفاعا بنسبة ٢٤,٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي و ٢٠ في المائة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٠.

وبالرغم مما تقدم، لا تزال المنظمات الإرهابية في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس نشطة في التخطيط للهجمات الإرهابية والإعداد لها ومحاولة تنفيذها.

ففي عام ٢٠١٠، انطلق ٤٦٣ هجوما إرهابيا من الضفة الغربية أو نفذ فيها، مما أدى إلى مقتل تسعة مواطنين إسرائيليين. ونفذت هذه الهجمات بجميع الطرق وعلى جميع الجبهات وبخاصة من جانب حماس.

وشهد النصف الأول من عام ٢٠١١ تصعيدا ينذر بالخطر في طبيعة النشاط الإرهابي الموجه ضد أهداف إسرائيلية في الضفة الغربية ومنطقة القدس. ففي الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١١، نفذ ٢٧٨ هجوما إرهابيا في الضفة الغربية أو انطلق منها، مما أسفر عن قتل ١١ مواطنا إسرائيليا بما في ذلك عملية القتل الوحشي في آذار/مارس ٢٠١١ لأسرة فوغيل، حيث أنه قُتل خمسة من أفراد الأسرة (الأب والأم و ثلاثة أطفال – يبلغون من العمر ١١ سنة و ٤ سنوات ورضيع عمره ثلاثة أشهر) أثناء نومهم، على أيدي إرهابيين اثنين دخلا إلى مترلهم.

وفي عام ٢٠١٠، نُفِّذ ٣٧٢ هجوما إرهابيا انطلاقا من قطاع غزة. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١١، شهدنا ارتفاعا مقلقا في عدد الهجمات الإرهابية الآتية من قطاع غزة، (وقد وصل العدد حاليا إلى ١٦٣ هجوما). وثمة أمر آخر مقلق يتمثل في التصعيد في طبيعة الهجمات التي تستعمل فيها، بالإضافة إلى قذائف غراد، والصواريخ وقذائف الهاون، قذائف مضادة للدبابات موجهة ضد السكان المدنيين الإسرائيليين. فهناك مثلا الهجوم الذي نفذ في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١١ عندما تم إطلاق قذيفة مضادة للدبابات من غزة على حافلة مدرسية، وأسفر الهجوم عن مقتل مراهق إسرائيلي.

وبالرغم من تأييد إسرائيل لأنشطة الأونروا الإنسانية، فما زال القلق يساورها إزاء الدافع السياسي وراء القرارات الآنفة الذكر، وهي تشعر بالانزعاج لأن تلك القرارات تعبر عن وجهة نظر متحيزة لا تعكس الواقع في الميدان. ومما يثير القلق العميق في هذا الصدد، التصريحات العلنية لمسؤولي الأونروا التي تتجلى فيها نبرة سياسية قوية ومتحيزة. ويجب على الأونروا، بصفتها هيئة مهنية إنسانية أن تحرص على تجنب الإشارات إلى مسائل ذات طابع سياسي.

وتحبذ إسرائيل أن توحّد القرارات المتعلقة بالأونروا وأن تُزال منها كل العبارات السياسية الدخيلة. وبالإضافة إلى ذلك، تحث إسرائيل الأمين العام والأونروا على النظر مع الأطراف المعنية في الوسائل التي يمكن أن تعزز بها الأمم المتحدة سبل النهوض برفاه الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، تفضل إسرائيل أن تطبق في السياق الفلسطيني المبادئ الموحدة التي تهتدي بها الأمم المتحدة فيما يتعلق بمعاملة اللاجئين، وينبغي، على الأخص، أن تحدد ولاية الأونروا مدى استحقاق خدماتها بما يتسق مع السياسات الموحدة للأمم المتحدة بشأن اللاجئين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل ولاية الأونروا التعزيز الفعلي، في السياق الفلسطيني، لأهداف الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة توطين اللاجئين وإدماجهم محليا، والمطبقة على نطاق واسع.

وتشكِّل قرارات الجمعية العامة السنوية بشأن الأونروا انحرافا عن السياسة الموحدة للأمم المتحدة في مجال شؤون اللاجئين تكمن وراءه دوافع سياسية. وقد أدَّى تسييس هذه المسألة الإنسانية البحتة إلى تفاقم أحوال اللاجئين الفلسطينيين بأن حال دون اعتماد حلول عملية لاحتياجاتهم، مثل تلك التي طبقت بنجاح فيما يتعلق بعدد كبير من مجموعات اللاجئين حول العالم. وتعلق إسرائيل أهمية على تعزيز حدوث تغييرات في هذه القرارات بما يكفل اتساق ولاية الأونروا مع المبادئ العامة التي تهتدي بها الأمم المتحدة في سياستها بشأن اللاجئين.

٦ - ولم ترد أي معلومات من الدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٠١/٦٥.